

The Role of Financial Accounting and Auditing in Protection of Intellectual Property Rights

Omer Mahgoub El-Hussein

Financial Affairs || Amiri Guard || Qatar

Abstract: The purpose of this study was to explore the role of accounting and auditing, and to what extent, they contribute to the protection of intellectual property. These rights are related to legal concerns in the revenue realization principle. This common goal is for the protection of intellectual property rights, though different tools and procedures and used. The study furthermore. Was aimed to shed light on the views of people working in accounting and legal domains, about the financial accounting role in the protection of intellectual property.

The researcher followed the descriptive-analytical method, using the questionnaire as a tool for the collection of data from specialists, to verify the hypotheses. of the study.

Analysis of data revealed several results, the importance of which showed that financial accounting contributes to the protection of intellectual property rights. In addition to that, it showed that there is a difference in the ways used by accountants and legal framework in the definition of intellectual property rights, it was also clear that the accounting and auditing standards are different from the legal principles. But, despite that, it is considered as a legal framework to realize a fair and real value for the assets of intellectual property.

The results of the study also showed that the purpose of available Laws of intellectual property is to give innovators the chance to make use of the incomes resulting from their efforts but in the case of accountancy the intellectual property is considered as an intangible asset that generates revenue. Furthermore, The income from intellectual an end after a certain period from the legal point of view. But in the case of accountancy, the intellectual property is an asset whose income continues and does not end except by amortization, or by transfer of property to other parts.

The protection of intellectual property is an important issue; for this reason, The rules and standards governing it must be integrated into accountancy, audit, and roles of law to provide enough protection for intellectual property in addition to unification of the ways dealing with it legally and in the accounting procedures.

Keywords: Intellectual Property, Intellectual Property Rights, Intellectual Capital, Intellectual Property Audits.

دور المحاسبة المالية والمراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية

عمر محجوب محمد الحسين

الشؤون المالية || الحرس الأميري || قطر

المستخلص: هدفت الدراسة إلى معرفة دور المحاسبة والمراجعة ومدى اسهامها في حفظ حقوق الملكية الفكرية، والتي تشترك فيه مع الحقوق القانونية في مبدأ تحقق الايراد، وهدف حفظ حقوق الملكية الفكرية وان اختلفت الوسائل والإجراءات؛ ايضا هدفت الدراسة إلى استطلاع العاملين في المجال المحاسبي والقانوني حول دور المحاسبة المالية في حفظ حقوق الملكية الفكرية. استخدم الباحث المنهج الوصفي، مستعيناً بأراء المختصين عن طريق الاستبانة لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى مدى تحققها.

أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، كان من أهمها أن المحاسبة والمراجعة تسهمان في الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، يوجد خلاف بين التعاطي المحاسبي والقانوني في توصيف حقوق الملكية الفكرية، أيضا اتضح أن معايير المحاسبة والتدقيق تختلف عن القواعد القانونية رغم أنها تعتبر أطر عادلة لإظهار القيمة العادلة والحقيقية لأصول الملكية الفكرية، أيضا ربع الملكية الفكرية من الناحية القانونية ينتهي بانقضاء مدة زمنية معينة؛ أما في المحاسبة هي أصول يستمر ربعها وقيمتها، ولا تنقضي إلا بالإطفاء أو انتقال ملكيتها.

الكلمات المفتاحية: الملكية الفكرية، حقوق الملكية الفكرية، رأس المال الفكري، تدقيق الملكية الفكرية.

المقدمة.

اكتسبت الملكية الفكرية في الآونة الأخيرة أهمية بالغة وذلك لعدة أسباب من أهمها التقدم التقني الهائل وزيادة رفاهية البشرية التي تركز على القدرة على خلق وابتكار منتجات جديدة في مجالات التكنولوجيا والثقافة والابداع؛ حماية الإبداعات الجديدة، وحماية حقوق المخترعين من التعدي على اختراعاتهم؛ كما أن العمل على حماية الابتكارات والإبداعات الجديدة يشجع العاملين في مجالات الملكية الفكرية على الإبداع والابتكار، تحقيق التوازن بين مصالح المبدعين والمصلحة العامة. كما أن حماية الملكية الفكرية يحفز ويعزز النمو الاقتصادي من خلال الابتكار وتعزيز الجودة في الصناعة والتميز الذي يؤدي إلى توسع الصناعات ويخلق المزيد من الوظائف. إذا للملكية الفكرية أهمية استراتيجية كبيرة جداً؛ مثلا تشكل الملكية الفكرية أهمية عظمى في الاقتصاد الأمريكي، حيث إن 80 في المائة من القيمة السوقية للشركات الأمريكية هي على هيئة أصول غير ملموسة تندرج تحت حقوق النسخ والعلامات التجارية وبراءات الاختراع العلمية، وهذه القيمة تشكل أكثر من نصف الحقوق الفكرية في العالم. وتشكل هذه الحقوق قوة وقيمة دافعة للاقتصاد الأمريكي، حيث إن 65 في المائة من أرباح الشركات الأمريكية الخارجية تأتي من حقوق الملكية الفكرية. كما بلغت القيمة المضافة للاقتصاد الأمريكي من خلال الملكية الفكرية أكثر من 6.6 تريليون دولار في عام 2017م (Daniel Roffman, Shannon Murphy, Steve Grimes, 2019)، وزادت الصادرات الأمريكية المتعلقة بحقوق الملكية على 840 مليار دولار في عام 2014، وهذا يوضح أهمية الحقوق الفكرية، على اعتبار أن الاقتصاد الأمريكي من أكبر اقتصاديات العالم ويشكل 24.4 في المائة من اقتصاد العالم بناتج محلي إجمالي 19.39 تريليون دولار (اقتصاد نيوز، 2018).

من جانب آخر المحاسبة ومنذ عصور كان يستخدمها اصحاب الأموال لحفظ وإدارة أموالهم بدفعها إلى اشخاص مهمتهم تسجيل الإيرادات والمصروفات وتقديمها كبيانات مالية توضح كيف تم إدارة هذه الأموال والموارد أي أنها تحفظ حقوق اصحاب الأموال؛ والمحاسبة مع تطورها عبر العصور، وضعت لها معايير دولية للمحاسبة والمراجعة التي تعد بمثابة الركيزة الأساسية لضمان سلامة إجراءاتها، من خلال الحرص على تحقيق القياس السليم والإفصاح المحاسبي الكاف والدقيق، وكذلك ضمان شمول القوائم والتقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه القوائم والتقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة. ورغم أن المحاسبة لا تتعامل مع القيم إلا إذا كانت لها قيمة وسعر؛ والملكية الفكرية ذات قيمة.

مشكلة الدراسة:

أصبحت قضية حماية حقوق الملكية الفكرية قضية بالغة الأهمية تهتم بها الدول والمنظمات الدولية، حيث سُنّت القوانين والتشريعات لحماية تلك الحقوق، وبما أن الجانب المهم في حفظ تلك الحقوق جانب مالي يتعلق مباشرة بالمحاسبة والمراجعة وإجراءاتهم، كان لابد من دراسة دور المحاسبة والمراجعة في حماية تلك الحقوق وهل توفر الإجراءات والمعايير الخاصة بالمحاسبة والمراجعة قاعدة قوية لتلك الحماية، خاصة وأن الملكية الفكرية في

الشركات تختلف عن حقوق الملكية الفكرية من الناحية الجوهر، حيث يمنح الحق القانوني التفرد أو الحق الحصري، فإن الحق الاقتصادي يعتمد على حصريّة الاستخدام، أي القدرة على التحكم في استخدام أصل الملكية الفكرية؛ والشركات لديها حقوق ملكية مشتراة وأخرى متولدة داخليا ساهمت عناصر متعددة في اكتساب قيمتها. من جانب آخر لا توجد دراسات سابقة عن هذا الموضوع المهم، لذلك ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في سؤال رئيس وهو هل تسهم المحاسبة والمراجعة ومعاييرهما في حفظ حقوق الملكية الفكرية، ومن هذا التساؤل تتفرع الأسئلة التالية:

- 1- ما دور المحاسبة في حفظ حقوق الملكية الفكرية؟
- 2- ما دور المحاسبة في منع سوء تقدير قيمة حقوق الملكية الفكرية؟
- 3- ما الضوابط والأسس وآليات المحاسبة في حفظ حقوق الملكية الفكرية؟
- 4- هل المعايير الحالية لإعداد التقارير المالية كافية للإبلاغ عن حقوق الملكية الفكرية؟
- 5- هل أسس القياس المحاسبي للأصول الفكرية تساعد في حفظ حقوق الملكية الفكرية؟

فرضيات الدراسة.

تفترض الدراسة الآتي:

- 1- أن المحاسبة من خلال إجراءاتها المحاسبية غير قادرة على حفظ حقوق الملكية.
- 2- أن معايير المحاسبة غير كافية لحفظ حقوق الملكية الفكرية.
- 3- أن معايير المراجعة غير قادرة على حفظ حقوق الملكية الفكرية.
- 4- أن معايير الإبلاغ المالي لا تسهم بفعالية في حفظ حقوق الملكية الفكرية.
- 5- لدى المحاسبين والمراجعين المام كافٍ بحقوق الملكية الفكرية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التالي:

- 1- البحث عن دور المحاسبة واسهامها في حفظ حقوق الملكية الفكرية.
- 2- التعرف على سبل المحاسبة في المحافظة على حقوق الملكية الفكرية.
- 3- معرفة دور المراجعة في المحافظة على حقوق الملكية الفكرية.
- 4- التعرف على مدى كفاية معايير الإفصاح المالي في الإبلاغ عن حقوق الملكية الفكرية.
- 5- التعرف على مدى المام العاملين في المجال القانوني بدور المحاسبة والمراجعة في حماية حقوق الملكية الفكرية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا البحث العلمي في الآتي:

● الأهمية العلمية:

- يعتبر موضوع حماية الملكية الفكرية من الموضوعات المهمة في ظل التطور الصناعي والتكنولوجية المدمجة، وتعاضل الاهتمام بالإبداع الفكري.
- سوف يلفت البحث نظر الباحثين نحو قضية حماية الملكية الفكرية في مجال المحاسبة والمراجعة.
- يسهم البحث في إثراء البحث العلمي في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في المحاسبة.
- ربط البحث بين آراء المحاسبين والمراجعين والقانونيين حول حماية حقوق الملكية الفكرية.

● الأهمية العملية:

- ان اهتمام المحاسبة والمراجعة بحماية حقوق الملكية الفكرية سوف يكون له أثر على بيئة الاعمال التجارية.
- الاهتمام بالقياس المحاسبي لأصول الملكية الفكرية سوف يساهم في تحقيق قيمة مضافة تسهم في النمو الاقتصادي.
- سوف تسهم نتائج الدراسة في تعزيز الاهتمام المحاسبي بحماية حقوق الملكية الفكرية وتبسيط الضوء عليها.
- دور المحاسبة والمراجعة في حماية الملكية الفكرية سوف يفيد في عمليات تدقيق الملكية الفكرية (Intellectual Property Audits) التي تتم بواسطة محامٍ أو شركة محاماة بالاشتراك مع فريق من المحاسبين والمراجعين الداخليين.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: يتم في هذه الدراسة التركيز على المحاسبة والمراجعة ودورهما في حفظ حقوق الملكية الفكرية، وأثر معاييرها في حفظ حقوق الملكية الفكرية.
- الحدود المكانية: جرت هذه الدراسة على العاملين في المؤسسات المالية والمجال القانوني في السودان ودولة قطر.
- الحدود الزمانية: 2016م-2021م

2- الدراسات السابقة.

- 1- دراسة (Lee Moerman, Sandra van der Laan, 2006) درست هذه الدراسة حاضر المحاسبة وتقييم أصول الملكية الفكرية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية الجديدة. وإجراء مقارنات بين النقاشات الفكرية القانونية والمحاسبية لحقوق الملكية المعترف بها، على اعتبار أن الاعتراف بالحقوق المرتبطة ببعض أشكال الملكية الفكرية مجازاً متنازعاً عليه في الأطر القانونية، مثل الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS). بما في ذلك أطر الاقتصاد ومجالاته، مثل المحاسبة، التي تحاول الاعتراف بالملكية الفكرية وتقييمها لأغراض توفير المعلومات لاتخاذ القرار. والاسهام في تطوير أدبيات الملكية الفكرية من منظور المحاسبة.
- وتوصلت إلى أن المحاسبة تقوم على أسس كفاءة الأسواق وفاعلية التقييم على مستوى الأصول ومستوى الشركة، وأنه هناك عدد كبير من الكيانات الاقتصادية القوية حول العالم، وهي شركات ذات أصول غير ملموسة ذات قيمة هائلة، مثل السمعة والابتكار التكنولوجي، وتحتل الملكية الفكرية أهمية بالغة وللإعتراف بهذه الأهمية سعى المناصرون إلى تطوير اطر دولية تسمح بإنشاء، وتحديد أطر لحماية وإدارة حقوق الملكية الفكرية.
- 2- دراسة (الساكني، 2006) وهدفت إلى دراسة التحديات التي تواجه المحاسبين في قياس رأس المال الفكري، رغم حاجة المؤسسات التجارية والمالية إلى المعلومات عن عناصر رأس المال الفكري، وناقشت الدراسة الاطروحات النظرية لمفهوم رأس المال الفكري، وأهمية المداخل المحاسبية للقياس التي يعتمد عليها في القياس المحاسبي، وصعوبات القياس من خلال مفهوم مدخل رأس المال الفكري. وخلصت الدراسة إلى أن الإطار المفاهيمي للمحاسبة يفتقر إلى المفاهيم المتعلقة برأس المال الفكري وبالتالي هناك صعوبة في وضع مقياس كمي لقياس أغلب مكونات هذا النوع من رأس المال، وارتفاع كلفة الحصول على المعلومات اللازمة التي تساعد في قياسه، وأن المقاييس المطروحة حالياً غير متفق بشأنها بين المحاسبين وتثير جدلاً كبيراً بسبب عدم انسجام مفاهيم رأس المال الفكري مع مفاهيم المحاسبة.

3- دراسة (Michael R. Annis & Brad L. Purse, 2010) وهدفت هذه إلى القاء الضوء على متطلبات المعيار المحاسبي رقم (FAS 141)، بالإضافة إلى عرض إرشادات المعيار حول كيفية الاعتراف وقياس وتقييم الأصول التي يمكن تحديدها، وشرحت التداعيات القانونية لتقييم الملكية الفكرية في سياق دعاوى وقضايا ما بعد التقييم. رغم أن الدراسة ركزت على براءات الاختراع، إلا أن المناقشة تنطبق على التقاضي الذي يشمل أشكالاً أخرى من أنواع الملكية الفكرية، بما في ذلك الأسرار التجارية والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر، والتي تندرج أيضاً في نطاق معيار المحاسبة المالية (FAS 141)، والإيرادات المعقولة هي مقياس لتقدير الأضرار من التقاضي غير المتعلق ببراءات الاختراع. بالإضافة إلى ذلك، تأثر السوابق القضائية المتعلقة بالتكلفة المعقولة لدعاوى الملكية الفكرية بخلاف البراءات بالمجموعة الأكثر تطوراً من السوابق القضائية المستمدة من البراءات. وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب أن تصبح تقييمات المعيار (FAS 141) أداة قياسية لمحامي دعاوى الملكية الفكرية، لذلك يجب أن يكون مستشار الشركة، والإدارة، والمتخصصون في التقييم، والمدققون على دراية بالعواقب القانونية المحتملة لتقييمات المعيار (FAS 141). كما استنتجت الدراسة من أن السوابق القضائية الحالية والمستقبلية قد تساعد في توجيه الشركات فيما يتعلق بأفضل الممارسات في أداء تقييمات الملكية الفكرية، ولأغراض للتوفيق بين الامتثال لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً مع تقليل التأثير السلبي المحتمل الذي قد ينشأ في حالة أصبحت الملكية الفكرية المكتسبة في وقت لاحق موضوع دعوى الانتهاك.

4- دراسة (R. Petrova, 2011) واهتمت هذه الدراسة بالمعالجة المحاسبية للملكية الفكرية في الصناعة الدوائية بهدف تقديم لمحة عامة عن حماية الملكية الفكرية في صناعة المستحضرات الصيدلانية حيث تعتبر قضية مهمة لأن اكتشاف العقار الجديد يمر بعملية طويلة ومعقدة، كما أنها عملية مكلفة جداً؛ وهدفت كذلك الدراسة إلى استعراض الأشكال الخاصة بالملكية لحماية الملكية الفكرية في قطاع الأدوية ومعالجتها المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (38)؛ الأصول غير الملموسة. وناقشت الدراسة نوعين من أنواع الملكية الفكرية الرئيسية تستخدم في جميع الصناعات، براءات الاختراع، والعلامات التجارية؛ على اعتبار جميع حقوق الملكية الفكرية هذه تعتبر موجودات غير ملموسة ولا تفي بمعايير الاعتراف التي حددها معيار المحاسبة الدولي 38. وخلصت الدراسة إلى أن براءات الاختراع والعلامات التجارية هما من الأنواع الرئيسية للحقوق الملكية الفكرية؛ وتستخدم في كل الصناعات. لكن بيانات شهادات الحماية التكميلية الحصرية البلغارية للسوق هي مصممة لتوفير حماية إضافية لا سيما بالنسبة للقطاع الصيدلاني، لكن على الرغم من أهميتها لكل من المبتكرين وصناعة الأدوية بصفة عامة، لكن لا يتم حساب حقوق الملكية الفكرية هذه على أنها من ضمن الأصول غير الملموسة لأنها لا تتفق مع معايير الاعتراف التي حددها معيار المحاسبة الدولي رقم (38).

5- دراسة (Jarrett, 2018) بحثت هذه الدراسة موضوع الإبلاغ عن إيرادات أصول الفكرية حيث إن طرق اعداد التقارير المالية ذات نهج تقليدي، حيث أنها مصممة للاعتراف بالحركة النقدية السابقة وما في حكمها كجزء من معلومات تاريخية عن الشركة، كما أنها أيضاً تستخدم لتقييم الأداء، لذلك تحقق الإيراد مستقبلاً يمثل مشكلة؛ وهدفت الدراسة إلى بتقييم أساليب اعداد التقارير المالية بناءً على نظرية المحاسبة التقليدية لتسهيل تحسين طرق المحاسبة. من خلال تحديد الملكية الفكرية والحماية القانونية لها من الاستخدام غير المصرح، أوضحت الدراسة أن حساب عناصر الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية والأسرار التجارية يمثل مشكلة خطيرة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم جدوى الممارسات المحاسبية الحالية لتقييم الملكية الفكرية والتقارير عنها في البيانات المالية للشركات، أن مجرد ورود الملكية الفكرية في التقارير المالية لا يظهر أهميتها خاصة فيما يخص البراءات

والعلامات التجارية، كما أن تقادم عمر أصول الملكية الفكرية يجعلها أقل أهمية في تقييم الشركة. واستنتجت الدراسة أن قياس الشهرة بالطرق البسيطة يوفر القليل من المساعدة في حل مشاكل التقييم، وأن طرق التقدير والمحاسبة يجب أن تحاول الإجابة وحل هذه المشكلات دون تجاوز طرق القياس القياسية المتعارف عليها مثل "التكلفة أو سوق".

أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة في إطارها العام مع الدراسات السابقة في أهمية حقوق الملكية الفكرية، لكنها ناقشت فقط الأثر الاقتصادي، وحماتها في مجالات محددة. لكن تتميز هذه الدراسة بأنها ناقشت دور المحاسبة والمراجعة في حماية حقوق الملكية الفكرية، وعززت ذلك بدراسة ميدانية شملت العاملين في المجالين المحاسبي والقانوني لمعرفة الآراء حول دور المحاسبة والمراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية.

3- الإطار النظري.

أولاً- مفهوم الملكية الفكرية

أ- تعريف الملكية الفكرية Intellectual Property Rights

عرفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) World Intellectual Property Organization (وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة، وتعتبر منتدى عالمي للخدمات والسياسة العامة والتعاون والمعلومات في مجال الملكية الفكرية)، الملكية الفكرية بأنها "إبداعات العقل من اختراعات ومصنفات أدبية وفنية وتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة في التجارة" (WIPO: 2021, P 2).
أما منظمة التجارة العالمية (WTO) عرفتها بأنها:

"Intellectual property rights are the rights given to persons over the creations of their minds. They usually give the creator an exclusive right over the use of his/her creation for a certain period of time" (WTO, 2019).

"حقوق الملكية الفكرية هي الحقوق التي تمنح للأشخاص نظير إبداعات عقولهم. وهي عادةً تمنح المبدع حقاً حصرياً على استخدام إبداعه لفترة معينة من الزمن".

أيضاً عرفها Singh بأنها:

"Intellectual property (IP) pertains to any original creation of the human intellect such as artistic, literary, technical, or scientific creation. Intellectual property rights (IPR) refers to the legal rights given to the inventor or creator to protect his invention or creation for a certain period of time" (Singh: 2004).

الملكية الفكرية (IP) تتعلق بأي ابتكار أصلي انتجه العقل البشري مثل الانتاج الفني، الأدبي، التقني، أو الإبداع العلمي. وحقوق الملكية الفكرية (IPR) تشير إلى الحقوق القانونية الممنوحة للمخترع أو المنتج لحماية اختراعه أو إنتاجه لفترة معينة من الزمن.

من خلال ما استعرضناه من تعريفات يمكن أن نعرف حقوق الملكية الفكرية من خلال تعريف الملكية الفكرية وحقوقها كالاتي: الملكية الفكرية هي الإبداع والانتاج الفكري والتجاري سواءً كان من فرد أو جماعة أو كيان:

وحقوق الملكية الفكرية هي الحقوق القانونية التي تحفظ وتحمي هذا الإبداع والانتاج الفكري والتجاري، لفترة ممتدة أو فترة معينة من الزمن.

ب- أهمية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية:

أحد الأسباب الكلاسيكية لوجود قوانين الملكية الفكرية هو اعطاء فرصة لمبدعي الملكية الفكرية بالاستفادة من ريع اعمالهم (WIPO، 2021)؛ ونلاحظ أنه وبصورة عامة قسم الفقه القانوني الأموال إلى أموال مادية لها وجود مادي ومدركة بالحس، ويمكن أن تكون أموالاً منقولة، أو أموالاً غير منقولة؛ وأموال غير مادية لا يمكن ادراكها بالحس والمشاهدة ويصح أن تكون محلاً لبعض الحقوق كحقوق الابتكار والاختراع (رياح: 2016، ص 6).

لذلك ينظر إلى حماية الملكية الفكرية كإحدى الوسائل التي تشجع الإبداع والمبدعين، من خلال عدم السماح لأي شخص بنسخ عمل شخص آخر دون إذنه، وهكذا يتم تشجيع الإبداع وسط المجتمعات (WIPO، 2021).

تعتبر الملكية مهمة للأعمال التجارية لأنها أصول غير ملموسة يمكن استغلالها مالياً حيث تعتبر من الممتلكات ذات القيمة المالية التي يمكن بيعها أو ترخيصها. وتشير كثير من الدراسات والنشرات حول حماية حقوق الملكية الفكرية التي تنشر عبر المراكز المختصة بالبحوث إلى أن القيمة المالية للملكية الفكرية المتراكمة من التراخيص والبراءات يعتبر سبباً قوياً لحماية حقوق الملكية الفكرية. كما أن هذه القيمة المالية تساهم وبشكل كبير جداً في دعم اقتصاديات الدول (Raman:2004, 1).

إن حماية الملكية الفكرية قضية بالغة الأهمية يحققها ائتلاف المصالح، لذلك يتبنى هذه الحقوق جميع قطاعات الصناعة، الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، واتحادات ومنظمات العمال وجمعيات المستهلكين والمنظمات الدولية والجمعيات التجارية.

ثانياً- المحاسبة وأصول الملكية الفكرية:

برز رأس المال الفكري كنموذج يهدف إلى تحديد أصول المعرفة وقياسها والإبلاغ عنها وإدارتها، خاصة وأن الشركات الكبرى حول العالم تستمد ثروتها وقوتها من أصولها غير الملموسة، حيث تحقق لها هذه الأصول التفوق وبالتالي تحقيق الأرباح، لذلك أصبحت محاسبة الملكية الفكرية ذات أهمية كبيرة وأصبحت من أهم العناصر خارج الميزانية العمومية (Woodward, 2019). في منظور المحاسبة، حقوق الملكية الفكرية هي الأصول غير المادية التي تلقت حماية قانونية ومعظمها قابل للتحويل، أي يمكن بيعها وتبادلها؛ ولقد وضعت لها المحاسبة قواعد للتقييم. في المحاسبة وعلى سبيل المثال تسجيل حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الميزانية العمومية والبيانات المالية الأخرى بسعر التكلفة أو أقل منه، ويتم إطفائها على مدار عمرها الإنتاجي، ويجب تسجيلها بشكل منفصل عن الشهرة؛ على الرغم من أن الشهرة هي أيضاً نوع من الأصول غير الملموسة، إلا أنها لا تُصنف على أنها ملكية فكرية. من جانب آخر لا ينبغي تسجيل حقوق الملكية المطوّرة داخلياً (مثل الأسرار التجارية) في الميزانية العمومية لأنه ليس لها تكاليف مباشرة أو قيمة سوقية واضحة.

هذا التطور الذي حدث في المحاسبة الفكرية دفع عدد من الأكاديميين والباحثين إلى تقديم تعاريف للموجودات الفكرية.

ونذكر هنا أنه ليس هناك مفهوم متفق عليه لمصطلح رأس المال الفكري أو المعرفي في المحاسبة وفيما يلي بعض التعريفات الرئيسية لرأس المال الفكري:

مفهوم رأس المال المعرفي عند Brooking هو " مزيج من الأصول غير الملموسة، نتيجة للتغيرات في حقل تكنولوجيا نظم المعلومات وحقل الإعلام والاتصالات، والتي تؤهل وتجعل عمليات الشركة تحقق فائدة غير ملموسة" (Brooking, 1996).

عرّف Edvinsson and Sullivan رأس المال الفكري بأنه " معرفة يمكن تحويلها إلى قيمة للشركة" (Edvinsson & Sullivan 1996).

أيضا عرّف Brooking رأس المال الفكري " على أنه مزيج من جميع الأصول غير الملموسة التي تمكن الشركة من العمل" (Brooking, 1996).

رأس المال الفكري وفقاً ل Skandia AFS هي " أن تمتلك المعرفة والخبرة التطبيقية والتكنولوجيا التنظيمية والعلاقات مع العملاء والمهارات المهنية التي تزودها بميزة تنافسية في السوق" (Andrikopoulos, 2010.P 180).
عرّف الاتحاد الدولي للمحاسبة رأس المال الفكري على أنه " مخزون للأصول المملوكة للمنظمة والمبنية على المعرفة". (IFAC, 1998. PP 1:22).

عرّف Stewart "رأس المال الفكري" على أنه مادة فكرية: المعرفة والمعلومات والملكية الفكرية والخبرة التي يمكن استخدامها لتوليد الثروة" (Stewart 1998).

أيضا عرف Stewart رأس المال الفكري على أنه " مجموعة من المعرفة والمعلومات والموجودة في الشركات، والتي تضيف قيمة إلى المنتج أو الخدمات، من خلال تطبيق الذكاء وليس رأس المال النقدي، على المؤسسة " (Stivers, et al 1997.32- 41).

نلاحظ أن مكونات رأس المال الفكري في المحاسبة سواء كانت أصول بشرية أو أصول فكرية أو ملكية فكرية شملها تعريف المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) للملكية الفكرية؛ وفي كل الأحوال الهدف هو حماية الحقوق الاقتصادية الناتجة من رأس المال الفكري؛ لكن تتم حماية بعض الأصول غير الملموسة قانوناً عندما تفي بمعايير حماية وحقوق الملكية الفكرية، مثل المنتجات والعمليات المبتكرة (من خلال براءات الاختراع)، وأعمال البرامج الثقافية أو الأدبية أو حقوق النشر، والتصاميم والعلامات التجارية والأسرار التجارية.

تصنيف الأصول غير الملموسة وحقوق الملكية الفكرية

هناك تصنيفات للأصول غير الملموسة لكن يهتما هنا التصنيف الذي تعتمده الهيئات المحاسبية التي تتمتع بحماية قانونية لأنها تتصل بصورة مباشرة بحقوق الملكية الفكرية مثل حقوق التأليف والنشر، براءة الاختراع والعلامات التجارية. حيث إن براءات الاختراع، وحقوق الطبع والنشر، والأسماء والعلامات التجارية، وسمعة الشركة أو المنتج هي أيضا أصول عالية القيمة للعديد من الشركات؛ وتسمى في المحاسبة برأس المال الفكري أو المعرفي وهي أصول غير ملموسة يحميها القانون، وتصنف الأصول غير الملموسة إلى أصول غير ملموسة قائمة على القانون، قائمة على العقود، قائمة على التكنولوجيا، قائمة على قوة العمل، قائمة على التنظيم، قائمة على الزبون وقائمة على السوق (aaup, 2022). لا بد نذكر هنا أن الموظف يعمل لدى شركة أو شخص بشكل دائم، لن يملك هذا الشخص حقوق الملكية الفكرية التي انشأها كجزء من وظيفته، وإنما ترجع ملكية تلك الأفكار أو الاختراعات في ملكيتها إلى الشركة أو الشخص الذي يعمل لديه.

المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة:

وضعت المحاسبة لحقوق الملكية الفكرية قواعد للتقييم، والمحاسبة لا تأخذ في حساباتها العديد من الأصول غير الملموسة التي تزيد من قيمة أي شركة لأن قيمة المعرفة، والأسرار التجارية والشهرة المطورة داخلياً وهي

أصول أكثر أهمية بالنسبة لأية شركة الا في حالات محددة؛ ولم يتفق المحاسبون بصورة موحدة حتى الآن حول المعالجة المحاسبية للشهرة. فمثلا نجد أن حسابات الشركة تظهر فيها قيمة عملية اقتناء العلامة التجارية عند الاستحواذ، بينما نجد أن العلامة التجارية لا تظهر في حساباتها عندما تكون مُتولدة داخلياً ولا يجوز أن تُثبت ضمن الأصول. وفي الواقع هذه الجزئية تصطدم بمعيار الاعتراف المهم الذي تتطلبه المعايير المحاسبية الخاصة بموثوقية قياس تكلفة الأصول (Zéghal, 2011. pp 262-274).

المشكلة الرئيسية التي تواجه المحاسبين هي تقييم هذه الأصول بموضوعية خاصة مع اعتماد تقديرات القيمة العادلة في تقييم هذه الأصول؛ من جانب آخر نجد أن محاسبة الأسماء التجارية، وبراءات الاختراع والملكية الفكرية التي لها قيمة سوقية يمكن التحقق والتعامل معها محاسبيا بسهولة أكثر حيث يتم قيدها بقيمة رسم الترخيص عند منحها لأطراف أخرى ترغب في استخدام البراءة، أما من المحاسبة عن الأصول الفكرية (الأصول غير الملموسة المتغيرة)، مثل المعرفة وولاء العملاء وعلاقات الموردين التي من الصعب دائما تقييمها بطريقة منفصلة؛ حيث تبرز اشكالات واسئلة جدية حول مهارات ومعارف الموظفين على سبيل المثال، لذلك هذه الأصول غير ملموسة لا يمكن رسملة الاستثمارات فيها بسبب نقص اليقين المتعلق بالعلاقة التعاقدية بين الشركة والموظف والفوائد المستقبلية وعدم القدرة على فيلس الفوائد المستقبلية، وعدم وجود علاقة سببية بين التكاليف والفوائد (Zéghal, 2011. P 264).

الاعتراف والقياس.

يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس إذا اكتمل فيه تعريف الأصل غير الملموس واكتملت فيه معيار تدفق المنافع الاقتصادية منه، ومن الممكن أن تقاس تكلفته بموثوقية. يتطلب معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون أن تقوم المنشأة بالاعتراف بالموجود غير الملموس (بمقدار تكلفته) في الحالات التالية فقط:

- 1- إذا كان من المحتمل أن تتدفق للمنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تعزى للموجود.
- 2- إذا كان من الممكن قياس تكلفة الموجود بشكل موثوق.

ينطبق هذا المتطلب سواء تم امتلاك الموجود من الخارج أو تم توليده داخليا، ويشمل معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون مقاييس اعتراف إضافية للموجودات غير الملموسة المولدة داخليا. أيضا يحدد المعيار أن ما يتم توليده داخليا من الشهرة والعلامات التجارية والبيانات الإدارية وعناوين النشر وبيانات العملاء والبنود المشابهة في مادتها يجب عدم الاعتراف بها كموجودات.

وإذا كان بند غير ملموس لا يلبي كلا من تعريف الموجود غير الملموس ومقاييس الاعتراف به فان معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون يتطلب أن يتم الاعتراف بهذا البند على انه مصروف عندما يتم تحمله، على انه إذا تم امتلاك البند في عملية دمج منشآت هي عبارة عن امتلاك فان هذا الإنفاق (المشمول ضمن تكلفة الامتلاك) يجب أن يشكل جزءا من المبلغ الذي يعزى إلى الشهرة (الشهرة السالبة) في تاريخ الامتلاك (FIRS, 2021).

أما قياس الأصل غير الملموس يكون بالتكلفة التي تشمل سعر الشراء والتكاليف التي تتعلق مباشرة باقتنائه مثل منافع الموظفين والرسوم المهنية وتكاليف الاختبار والاعلانات (ميرزا: 2011، ص 395).

جدير بالذكر أن الاعتراف من الناحية القانونية يعتبر سيد الأدلة حيث أنه يعنى إقرار المتهم على نفسه بصحة ارتكابه للتهمة المنسوبة اليه، ويعد أقوى الأدلة تأثيرا في اتخاذ القاضي واتجاهه نحو الإدانة، ورغم عدم وجود متهم ولا ادانة لأغراض الاعتراف المحاسبي لكن الاعتراف بالأصل غير الملموس هو اقرار بقيمة هذا الاصل واعتراف

بتحقيقه الإيراد والمنفعة للكيان الاقتصادي وبالتالي حفظ حقوق الملكية الفكرية. من جانب آخر نجد أن القياس المحاسبي الخاص بالأصول الفكرية مهم جدا بالنسبة للأحكام القضائية حيث لا تخلو الطبيعة القانونية للدعاوى من متطلبات لجوانب فنية للوصول إلى الحقيقة التي يبحث عنها القضاء في إجراءاته، ولعل ذلك يتمثل الاستعانة برأي الخبير، وهو ما يعده المشرع أحد أدلة الإثبات ويمكن اعتباره سبباً لإصدار الحكم؛ وهذا يدل على أن المحاسبة ومعاييرها وحماية الملكية الفكرية يشتركان في هدف حماية أصول الملكية الفكرية.

الإفصاح وأهميته:

يعتبر الإفصاح الكامل جزءاً من الإطار المفاهيمي للمحاسبة، وهو من أهم الأطر المفاهيمية التي تساعد في اظهار الأصول غير الملموسة، فقرار الإبلاغ عن معلومات من عدمه يتبع الأهمية النسبية للمعلومات المطلوب نشرها؛ والتي من شأنها التأثير على حكم وقرار الجهات المستخدمة لهذه المعلومات.

تأتي أهمية الإفصاح من دوره في توفير المعلومات الملائمة عن المنشأة التي أعدت هذه القوائم، ليستفيد منها مستخدمي المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات المالية والاقتصادية بشأن المنشأة حيث تمنحهم هذه التقارير مؤشرات ودلالات عن الوضع المالي السابق والحالي والمستقبلي بما يحقق التنبؤ السليم عن التدفقات المالية للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها (مطر: 2012، ص 339).

للإفصاح معانٍ كثيرة لكن سوف نتطرق لمعناه وتعريفه المحاسبي والمالي، ركز بعض الباحثين في تعريف مفهومه على غرضه من حيث ايضاح وكشف المعلومات المالية، أيضا تطرق كثير من الكتاب والباحثين إلى مفهوم الإفصاح من ناحية أهميته في اتخاذ القرارات، فعرفوه بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث إن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافه والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها (عبدالله: 1995، ص 38).

وعرف الإفصاح "بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة" (عبدالله: 1995، ص 38-40).

وعرف الإفصاح بأنه " شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة والضرورة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية" (شيرازي: 1990، ص 322).

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الإفصاح هو التصريح بشفافية عن كافة المعلومات ذات الخصائص النوعية والمتعلقة بأعمال المنشأة، السابقة والحالية والمستقبلية على ضوء المعايير المحاسبية واطر المفاهيمية للمحاسبة والانظمة والقوانين المنظمة لعملية الإفصاح. والمحاسبة تعمل كنظام للمعلومات من خلال معالجة البيانات وتقديمها كمعلومات من خلال التقارير والقوائم المالية وتوصيلها إلى مستخدمي المعلومات الذين يتخذون القرارات المالية المناسبة من خلال تقييم الوحدة المحاسبية من خلال تلك المعلومات.

منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل البيانات وتفسيرها لرصد العلاقات التي تربط بين متغيرات الدراسة.

هدف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى استطلاع آراء العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة والمجال القانوني حول دور المحاسبة المالية في حفظ حقوق الملكية الفكرية، لمعرفة أثر المحاسبة والمراجعة من خلال اجراءاتهما ومعاييرهما في حفظ حقوق الملكية الفكرية.

أدوات الدراسة

تم توزيع استبانتين خاصتين بهذا الأمر: واحدة خصصت للعاملين في مجال المحاسبة والمراجعة، والآخرى خصصت للعاملين في المجال القانوني، وقد روعي في توزيع الاستبانتين حجم العينة وطريقة اختيارها.

وصف الاستبانتين

تم إعداد استبانة حول "دور المحاسبة المالية في حفظ حقوق الملكية الفكرية"؛ خصصت استبانة لقطاع المحاسبين والمراجعين احتوت على (28) مفردة، والاستبانة الأخرى خصصت لقطاع القانونيين واحتوت على (4) مفردات أعدها الباحث، وقدمت اختبار الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين للاسترشاد بآرائهم؛ وهم عدد من الأساتذة والمختصين الذين أكدوا دقة ووضوح عبارات الاستبانة، وصلاحياتها وملاءمتها للدراسة بحسب أهداف البحث. وتم الأخذ بآراء المحكمين حيث قام الباحث بتعديل صياغة بعض العبارات ودمج بعضها الآخر، كما تم إعادة تقسيم العبارات حسب محاور الاستبانة بحيث يقيس كل محور أهدافاً معينة. وبعد إجراء التعديلات المقترحة من قبل المحكمين، أصبح من الممكن توزيع الاستبانتين على عينة الدراسة وذلك بعد وضعها في صورتها النهائية.

وتتكون الاستبانتان من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في المجال المعني.

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وتكونت الاستبانة من (28) عبارة للمحاسبين والمراجعين و(4) عبارات للقانونيين موزعة على أربعة متغيرات مستقلة رئيسية وهي:

المتغير المستقل الأول: هدف إلى التحقق من دور المحاسبة في حفظ حقوق الملكية من خلال إجراءاتها، ويتكون هذا المحور من (11) عبارة بالنسبة للمحاسبين والمراجعين، وعبارة واحدة للقانونيين.

المتغير المستقل الثاني: وهدف إلى معرفة دور معايير المحاسبة في حفظ حقوق الملكية، ويتكون هذا المحور من (7) عبارات للمحاسبين والمراجعين، وعبارة واحدة للقانونيين.

المتغير المستقل الثالث: وهدف إلى معرفة دور معايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية، ويتكون هذا المحور من (7) عبارات للمحاسبين والمراجعين، وعبارة واحدة للقانونيين.

المتغير المستقل الرابع: وهدف إلى معرفة دور معايير الإبلاغ المالي في حفظ حقوق الملكية الفكرية، ويتكون من (3) عبارات للمحاسبين والمراجعين وعبارة واحدة للقانونيين.

مقياس الاستبانة:

وقد تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي لحساب استجابات المفحوصين عن عبارات الاستبانة، وتم ترميز درجات الخيارات للمقياس حسب الجداول أرقام (1-1) و(2-1) كما هو معمول به في مثل هذه الحالات:

الجدول رقم (1-1) درجات خيارات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة أو الخيار	لا أوافق بشدة	لا أوافق لحد ما	محايد	أوافق لحد ما	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

بالنسبة للجدول رقم (1-1) تختار الدرجة (1) للاستجابة "لا أوافق بشدة"، وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20%؛ وهو يتناسب مع هذه الاستجابة. وتم إعطاء الدرجة (5) لاستجابة "أوافق بشدة"؛ وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة يساوي 100% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة؛ معنى ذلك اننا كلما اقتربنا من الدرجة (5) ازدادت شدة تحقق العبارة والعكس صحيح، أما إذا اقتربنا من الدرجة (3) فإن ذلك يعني انها إجابة في الاتجاه المتوسط.

الجدول رقم (2-1) استبانة القانونيين- درجات خيارات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة أو الخيار	لا تساهم مطلقا	مساهمة قليلة	لا أعلم	تساهم إلى حد ما	تساهم مساهمة كاملة
الدرجة	1	2	3	4	5
	غير مطلعين	اطلاع قليل	لا أعلم	مطلعون إلى حد ما	اطلاع كامل
	غير ملائمة	ملاءمة قليلة	لا أعلم	ملائمة إلى حد ما	ملاءمة كاملة
	لا دور لها	دور قليل	لا أعلم	الى حد ما	دور كامل

بالنسبة للجدول رقم (2-1) تختار الدرجة (1) للاستجابة "لا تساهم مطلقا، غير مطلعين، غير ملائمة، لا دور لها" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20%؛ وهو يتناسب مع هذه الاستجابة، وتم إعطاء الدرجة (5) لاستجابة "تساهم مساهمة كاملة، اطلاع كامل، ملاءمة كاملة، دور كامل"؛ وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة يساوي 100% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة؛ معنى ذلك اننا كلما اقتربنا من الدرجة (5) ازدادت شدة تحقق العبارة والعكس صحيح، أما إذا اقتربنا من الدرجة (3) فإن ذلك يعني انها إجابة في الاتجاه المتوسط.

ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى حيث يساوي $(5-1)=4$ ، وتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات (الخيارات)، اذن $5/4 = 0.80$ ، إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للمدى للفئة الأولى وهكذا. والجدول رقم (3-1)، (4-1) يوضح المدى الراجع لمقياس ليكرت.

الجدول رقم (3-1) جدول المدى الراجع- (استبانة المحاسبين والمراجعين)

الفترة	لا أوافق بشدة	لا أوافق لحد ما	محايد	أوافق لحد ما	أوافق بشدة
درجة الموافقة	1.80-1	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5.0-4.21

الجدول رقم (4-1) جدول المدى الراجع- (استبانة القانونيين)

الفترة	لا تساهم مطلقا	مساهمة قليلة	لا أعلم	تساهم إلى حد ما	تساهم مساهمة كاملة
الفترة	غير مطلعين	اطلاع قليل	لا أعلم	مطلعون إلى حد ما	اطلاع كامل
	غير ملائمة	ملائمة	لا أعلم	ملائمة إلى حد ما	ملاءمة كاملة
	لا دور لها	لها دور قليل	لا أعلم	لها دور إلى حد ما	لها دور كامل
درجة الموافقة	1.80-1	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5.0-4.21

الأساليب الإحصائية المستخدمة.

حتى تحقق الدراسة أهدافها استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة. وشمل ذلك التوزيع التكراري والنسب المئوية، ومقاييس النزعة المركزية حيث تم حساب الوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية ويفيد ذلك في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط. وتم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) أيضا للتعرف على مدى انحراف اجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الدراسة ولكل محور من متغيرات المحاور الرئيسية عن وسطها الحسابي، ومعروف أن الانحراف المعياري يوضح مدى تشتت استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.
- 2- اختبار (ت) (T-Test): وذلك بغرض اختبار ما إذا كانت قيمة الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينة تختلف إحصائيا عن قيمة معينة لاختبار فرضيات البحث، ولمعرفة مدى وجود فروقات بين وسطين أو أكثر ذات دلالة احصائية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من عدد من المحاسبين والمدققين والقانونيين الذين يعملون في هذين المجالين وتتوافر فيهم الخصائص المطلوب دراستها. وقد تم استخدام طريقة العينة العشوائية لاختيار أفراد الدراسة للإجابة عن عبارات الاستبانة، وقد تم اختيار عينة عشوائية من حوالي (126) فرداً من مجتمع الدراسة بما في ذلك عدد من القانونيين الأكاديميين والقضاة والمحامين كعينة تشترك في حماية حقوق الملكية الفكرية من الناحية القانونية، وذلك لقياس رأيهم حول دور المحاسبة في حماية حقوق الملكية الفكرية، وإضافة قيمة (حيادية).

أسباب اختيار عينة الدراسة

- 1- البحث متعلق دور المحاسبة المالية في حفظ حقوق الملكية الفكرية لذلك تم اختيار المحاسبين والمراجعين.
- 2- حقوق الملكية الفكرية ارتبطت بالمجال القانوني لذلك تم اختيار القانونيين الأكاديميين والقضاة والمحامين باعتبارها عينة مهمة تعمل في مجال منوط به المساهمة في حفظ حقوق الملكية الفكرية.

حجم عينة الدراسة:

تم تحديد حجم العينة بناءً على عدد العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة والقانونيين حسب امكانية الوصول إليهم، وبلغ حجم العينة (126) فرداً تفاضيلها كآلاتي:

- 1- تم توزيع (65) نسخة من الاستبانة للمحاسبين والمراجعين، وعدد (61) نسخة للقانونيين.
- 2- المتسلم من الاستبانة (102) نسخة، منها (53) استبانة للمحاسبين والمرجعين، وعدد (49) استبانة للقانونيين.
- 3- المستبعد من الاستبانة عدد (0) نسخة.

طريقة اختيار العينة وتحليل بيانات الاستبانتين:

تم اختيار العينة عن طريق العينة الطبقية العشوائية (Stratified Random Sample) وروعي في ذلك العاملون مجال المحاسبة والمراجعة، والعاملون في المجال القانوني لإضافة قيمة نوعية لاستجابات الاستبانة. تم تحليل بيانات الاستبانتين بالحاسب الآلي باستعمال برنامج SPSS، وبرنامج Excel؛ وذلك لقياس الفروق والاختلافات في الآراء لدراسة العلاقة بينها.

خصائص عينة الدراسة:

تعرض العبارة التالية الخصائص الأساسية لعينة الدراسة من المحاسبين والمراجعين والقانونيين:

جدول رقم (5-1) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب متغير العمر

قانونيين		محاسبين ومراجعين		المتغير	
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار		
89.8	44	83.0	44	ذكر	الجنس
10.2	5	17.0	9	أنثى	
4.1	2	15.1	8	أقل من 30 سنة	العمر
20.4	10	24.5	13	30 - 39 سنة	
53.1	26	34.0	18	40 - 49 سنة	
22.4	11	26.4	14	50 سنة فأكثر	
36.7	18	54.7	29	بكالوريوس	المؤهل العلمي
8.2	4	9.4	5	دبلوم عالي	
30.6	15	18.9	10	ماجستير	
22.4	11	9.4	5	دكتوراه	
2.0	1	7.6	4	أخرى	
-	-	84.9	45	محاسبة	التخصص العلمي
-	-	5.7	3	اقتصاد	
-	-	1.9	1	دراسات مصرفية	
-	-	7.5	4	اخرى	
10.20	5	22.6	12	مدير/مستشار	المسمى الوظيفي
10.20	5	22.6	12	رئيس قسم/قاضي	
26.5	13	37.7	20	محاسب/اكاديمي	
53.1	26	17.0	9	مدقق داخلي/محامي	
32.7	16	11.3	6	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة
2.0	1	15.1	8	من 5 وأقل من 10 سنوات	
46.9	23	20.8	11	من 10 وأقل من 15 سنة	
18.4	9	52.8	28	15 سنة فأكثر	
100	49	100	53	مجموع كل متغير	

أ- الخصائص الأساسية لعينة المحاسبين والمراجعين.

يبين الجدول رقم (5-1) أن غالبية عينة الدراسة من الذكور ومثلوا ما نسبته (83%) من مجتمع الدراسة الكلي، بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بين أفراد عينة الدراسة ما نسبته (15.1%)، بينما بلغت نسبة

الذين تقع فئة اعمارهم بين 30 و39 سنة أي (24.5%)؛ وبلغت نسبة الذين تقع فئة اعمارهم بين 40 و49 سنة (34%). وبلغت نسبة الذين تزيد اعمارهم عن 50 سنة أي (26.4%)؛ ومجموع هاتين الفئتين مهم جدا، لأن هذه الفئة العمرية يفترض أن تكون ذات خبرة في مجال العمل المحاسبي. وبذلك انحصرت غالبية أفراد العينة في الفئة العمرية أكثر من 40 سنة بما يقرب من ثلثي العينة بنسبة (60.4%)؛ وهذا مؤشر إيجابي يدل على مستوى الخبرة التي يتمتع بها أفراد العينة؛ والذي يؤثر بالضرورة على اجابات أفراد العينة، أيضا التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، إذ كانت أعلى نسبة للذين مؤهلهم الأكاديمي بكالوريوس بنسبة (54.7%)؛ وهي أعلى نسبة، ثم جاء مؤهل الماجستير بنسبة (18.9%)، ومؤهل الدبلوم العالي بنسبة (9.4%)؛ ومؤهل الدكتوراة بنسبة (9.4%)، ثم كانت ادني نسبة للمؤهلات الأخرى بنسبة (7.6%). أما بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب المسعى الوظيفي، فيلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من المحاسبين بنسبة (37.7%)، يليهم المديرون ورؤساء الاقسام بنسبة (22.6%) لكل، ثم المراجعون بنسبة (17%)، وهذا اسهم في إعطاء إجابات دقيقة من واقع المراكز الوظيفية التي يشغلها أفراد عينة الدراسة. وفيما يتعلق بتوزيع العينة حسب سنوات الخبرة فيلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي خبرة أكثر من 15 سنة وبنسبة (52.8%)، يليهم أصحاب الخبرة من 10 سنوات واطل من 15 سنة وبنسبة (20.8%)، وبذلك انحصرت غالبية أفراد العينة في الفئة الخبرة الأكثر من 10 سنوات بما يزيد عن ثلثي العينة بنسبة (73.6%)؛ ويظهر ذلك أن أفراد العينة هم اصحاب الخبرة الطويلة التي تؤثر على مدى موثوقية الدراسة ومصداقيتها، حيث يمكنهم ربط خبراتهم العملية مع عبارات الاستبانة.

ب- الخصائص الأساسية لعينة القانونيين.

أيضا يبين الجدول رقم (1-5) أن غالبية عينة الدراسة من الذكور ومثلوا ما نسبته (89.8%) من مجتمع الدراسة الكلي، بلغت نسبة الذين تقل اعمارهم عن 30 سنة بين أفراد عينة الدراسة ما نسبته (4.1%)، بينما بلغت نسبة الذين تقع فئة اعمارهم بين 30 و39 سنة (20.4%)؛ وبلغت نسبة الذين تقع فئة اعمارهم بين 40 و49 سنة (53.1%) كأعلى نسبة، وبلغت نسبة الذين تزيد اعمارهم عن 50 سنة (22.4%)؛ ومجموع هاتين الفئتين أيضا مهم جدا، لأن هذه الفئة العمرية يفترض أن تكون ذات خبرة في مجال العمل القانوني. وبذلك انحصرت غالبية أفراد العينة في الفئة العمرية أكثر من 40 سنة بما يزيد عن ثلثي العينة بنسبة (75.5%)؛ وهذا مؤشر إيجابي يدل على مستوى الخبرة التي يتمتع بها أفراد عينة القانونيين؛ والذي يؤثر بالضرورة على اجابات أفراد العينة، أيضا التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، كانت أعلى نسبة للذين مؤهلهم الأكاديمي بكالوريوس بنسبة (36.7%)؛ وهي أعلى نسبة، يليه مؤهل الماجستير بنسبة (30.6%)، ومؤهل الدكتوراة بنسبة (22.4%)، ومؤهل الدبلوم العالي بنسبة (8.2%)، ثم كانت ادني نسبة للمؤهلات الأخرى بنسبة (2%). أما بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب المسعى الوظيفي، فيلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من المحامين بنسبة (53.1%)، يليهم الأكاديميون بنسبة (26.5%)، ثم المستشارون والقضاة بنسبة (10.2%) لكل، وهذا أسهم في إعطاء إجابات دقيقة من واقع المراكز الوظيفية التي يشغلها أفراد عينة الدراسة. وفيما يتعلق بتوزيع العينة حسب سنوات الخبرة فيلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي خبرة من 10 سنوات واطل من 15 سنة وبنسبة (46.9%)، يليهم أصحاب الخبرة أقل من 5 سنوات وبنسبة (32.7%)، ثم اصحاب الخبرة أكثر من 15 سنة وبنسبة (18.4%)، ويظهر ذلك أن أفراد العينة هم اصحاب الخبرة الطويلة من 10 سنوات فأكثر بما يقرب من ثلثي العينة بنسبة (65.3%) والتي تؤثر على مدى موثوقية الدراسة ومصداقيتها، حيث يمكنهم ربط خبراتهم العملية مع عبارات الاستبانة.

صدق الاستبانة وثباتها:

يقصد بصدق وثبات الاستبانة أن تقيس عباراتها ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة وثباتها بطريقتين:

أولاً- صدق الاستبانة

صدق المحكمين (المحتوى):

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة افريقيا العالمية، ومتخصصون في المحاسبة والإحصاء والقانون. ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية؛ هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرويه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من عينة البحث)، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة. وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

ثانياً- ثبات الاستبانة Reliability

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط لنفس المجموعة أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. ولقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

ثالثاً- معامل ألفا كرونباخ: Cronbach's Alpha Coefficient

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-1) جدول معامل الثبات

المجال/ البعد	الأسئلة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	ملاحظات
1	11-1	11	0.875	
2	18-12	7	0.632	
3	25-19	7	0.686	
4	28-26	3	0.632	
القانونيون	4-1	4	-	لم يحسب المعامل نسبة لعدد الاسئلة القليل واكتفي برأي المحكمين

واضح من النتائج الموضحة في الجدول (6-1) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مقبولة وتراوح بين (0.63)، (0.88) لكل مجال من مجالات الاستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة كانت بالنسبة للعبارات الخاصة بالمحاسبين والمراجعين (0.83)، وبالنسبة للعبارات الخاصة بالقانونيين لم يحسب المعامل بسبب عدد الاسئلة القليل، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في

الملحق (1) قابلة للتوزيع. وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة معقولة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

ثانياً- اختبار الفرضيات:

استخدم الباحث اختبار (t) لعينة واحدة One-Sample T-Test من أجل اختبار ما إذا كانت توجد فروق معنوية دالة احصائياً بين متوسط آراء أفراد العينة على عبارات الاستبانة والمتوسط الفرضي للمقياس المستخدم في الاستبانة وقيمتها (3): ويمثل الرأي (محايد) والرأي (لا أعلم).

1- عينة المحاسبين والمراجعين

نتيجة اختبار (t) للمحور والفرضية الأولى لعينة المحاسبين والمراجعين

الجدول رقم (1-2) تحليل العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى (العدد=53)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الاتجاه الراجح
1	ينحصر دور المحاسبة في تسجيل وقياس حقوق الملكية الفكرية.	3.19	1.331	.183	محايد
2	عدم قيد الشهرة كمثال إلا عند الاستحواذ دليل على عدم اسهام المحاسبة في حفظ حقوق الملكية الفكرية.	3.62	1.023	.141	أوافق لحد ما
3	تعتبر إجراءات المحاسبة شفافة تحفظ حقوق الملكية الفكرية.	4.40	.743	.102	أوافق بشدة
4	لدى المحاسبين إلمام بماهية حقوق الملكية الفكرية.	3.60	1.080	.148	أوافق لحد ما
5	كثيراً ما يتم اللجوء لرأي المحاسبين عند حدوث منازعات قضائية متعلقة بحقوق الملكية الفكرية.	3.70	1.049	.144	أوافق لحد ما
6	القواعد المقبولة قبولا عاما تؤدي إلى حفظ حقوق الملكية الفكرية.	4.06	.745	.102	أوافق لحد ما
7	تعتبر أسس قياس حقوق الملكية الفكرية مؤشراً على الاهتمام بحفظ هذه الحقوق.	4.45	.637	.088	أوافق بشدة
8	يسهل الحصول على معلومات الأصول الفكرية من خلال البيانات المالية.	3.74	1.003	.138	أوافق لحد ما
9	هناك نقص في الوعي بالأهمية المالية والاستراتيجية لأصول الملكية الفكرية.	4.28	.769	.106	أوافق بشدة
10	وضع قائمة منفصلة للأصول الفكرية في حالات الاندماج والاقترناء يعتبر مؤشراً لاهتمام المحاسبة بحفظ حقوق الملكية الفكرية.	4.42	.692	.095	أوافق بشدة
11	عدم ادراج أصول الملكية الفكرية بشكل كامل في الميزانية مؤشراً على عدم الاهتمام بحفظ هذه الحقوق.	4.15	.886	.122	أوافق لحد ما

يلاحظ من الجدول رقم (1-2)، أن هناك أثراً للإجراءات المحاسبية على حفظ حقوق الملكية الفكرية. حيث وصل المتوسط إلى (3.96) كما يظهر في الجدول (2-2)، وهذا المتوسط يبين مدى اقترابه من تحقق عبارات البعد، كما وصل الانحراف المعياري إلى (0.396) الذي قيس به انحراف القيم عن وسطها الحسابي، وكلما زادت قيمة الانحراف دل على تشتت في آراء أفراد العينة والعكس صحيح. وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية معنوية بين إجراءات المحاسبة والمساهمة في حفظ حقوق الملكية الفكرية. ويؤيد ذلك الانحرافات المعيارية التي تبين درجة تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي، إذ جاء الوزن النسبي للعبارة رقم (7) في المرتبة الأولى بمتوسط (4.45)، وتلتها العبارات ارقام (10) و(3)؛ ووصل المتوسط لهذه العبارات على التوالي (4.42) و(4.40)، وتمثل هذه النسب إلى حد

كبير القرب من الحد الأقصى حسب الأوزان المعطاة في الاستبانة وتمثل صفة الرأي (أوافق بشدة)، ايضاً نلاحظ أن العبارات (9) و(11) و(6) قد وصل المتوسط على التوالي (4.28) و(4.15) و(4.06). ونلاحظ كذلك أن خطأ القياس المعياري منخفض مما يعنى دقة أداة القياس. ومن خلال اختبار فرضيات الدراسة سوف يتم مناقشة وفحص ما ذكرناه انفا.

- اختبار الفرضية الأولى: "H0: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإجراءات المحاسبية على حفظ حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر أفراد العينة (المفحوصين)"

الجدول رقم (2-2) مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الأول

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاتجاه الراجح
1	3.964	0.418	3	7.652	10	>.000	أوافق لحد ما

ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبديلية كالآتي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإجراءات المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر المفحوصين.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإجراءات المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية. يلاحظ من الجدول (2-2) أن المتوسط الحسابي لآراء المفحوصين قد بلغ (3.964)، وهو أعلى إحصائياً من المتوسط الفرضي (3)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 7.652 عند مستوى دلالة 0.000، وهذا يدل أن الفرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.001؛ لذلك نقبل الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة احصائية للإجراءات المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية. ويعني ذلك رفض الفرضية الصفرية وبعبارة أخرى فإن الفرضية الأولى قد تحققت بمستوى ثقة يفوق 99.9%.

نتيجة اختبار (t) للمحور والفرضية الثانية لعينة المحاسبين والمراجعين

الجدول رقم (3-2) تحليل العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية (العدد=53)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الاتجاه الراجح
1	تعتبر المحاسبة من خلال معاييرها احدى ادوات حفظ حقوق الملكية الفكرية.	4.26	.763	.105	أوافق بشدة
2	تناسب المعايير المحاسبية مع الاتجاهات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية.	4.04	.784	.108	أوافق لحد ما
3	تعتبر معايير المحاسبة الخاصة بالملكية الفكرية قاصرة.	3.45	.889	.122	أوافق لحد ما
4	تعتبر معايير المحاسبة متجانسة مع القوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية.	3.58	.745	.102	أوافق لحد ما
5	تحتاج المعايير المحاسبية إلى تحديث لتواكب القوانين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.	4.40	.631	.087	أوافق بشدة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الاتجاه الراجح
6	معايير المحاسبة الخاصة بالأصول غير الملموسة تحمي حقوق الملكية الفكرية من التزوير والاعتداء.	4.04	1.037	.142	أوافق لحد ما
7	توحيد المعايير المحاسبية سوف يسهم في حفظ حقوق الملكية الفكرية.	4.34	.854	.117	أوافق بشدة

يتضح من خلال الجدول رقم (2-3)، أن المعايير المحاسبية لها تأثير في حفظ حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر أفراد العينة، حيث إن النسب في منطقة الموافقة بشدة والموافقة إلى حد ما أعلى من النسب في منطقة محايد ولا أوافق لحد ما، مما يعني أن إجابات أفراد العينة تتفق مع العبارات الخاصة بمعايير المحاسبة وأثرها في حفظ حقوق الملكية. وجاء الوزن النسبي للعبارة رقم (5) في المرتبة الأولى؛ وحققت متوسط بلغ (4.40)، وهي العبارة الخاصة بدور معايير المحاسبة كأدوات في حفظ حقوق الملكية الفكرية. تلتها العبارة رقم (7) وحققت متوسط بلغ (4.34)، ومثلت هذه النسب إلى حد كبير الحد الأقصى حسب أوزان استجابات الاستبانة وتمثل صفة الرأي (أوافق بشدة)؛ وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط معنوية قوية والتأكيد على أثر المعايير المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية. أيضا يلاحظ انخفاض مستوى خطأ القياس المعياري يشي بدقة أداة القياس؛ تتراوح بين (0.087 و0.142).

- اختبار الفرضية الثانية: "H₀₂: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمعايير المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر المفحوصين".

الجدول رقم (2-4) مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الثاني

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى دلالة	الاتجاه الراجح
2	4.02	0.370	3	7.25	6	>.000	أوافق لحد ما

ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبديلة كالاتي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر المفحوصين.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر المفحوصين.

يلاحظ من الجدول (2-4) أن المتوسط الحسابي لأراء المفحوصين قد بلغ 4.02، وهو أعلى إحصائياً من المتوسط الفرضي (3)، حيث بلغت قيمة (t) والمحسوبة 7.25 عند مستوى دلالة 0.000، مما يدل أن الفرق دال إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001؛ لذلك نقبل الفرضية: "توجد أثر للمعايير المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية؛ ويعني ذلك رفض الفرضية الصفرية. وبعبارة أخرى فإن الفرضية الثانية قد تحققت بمستوى ثقة يفوق 99.9%".

نتيجة اختبار (t) للمحور والفرضية الثالثة لعينة المحاسبين والمراجعين

الجدول رقم (5-2) تحليل العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة (العدد=53)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الاتجاه الراجح
1	تعتبر المراجعة من خلال معاييرها احدى ادوات حفظ حقوق الملكية الفكرية.	4.28	.769	.106	أوافق بشدة
2	تناسب معايير المراجعة مع الاتجاهات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية.	3.94	.663	.091	أوافق لحد ما
3	تعتبر معايير المراجعة الخاصة بالملكية الفكرية قاصرة.	3.45	.774	.106	
4	تعتبر معايير المراجعة متجانسة مع القوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية.	3.77	.669	.092	
5	تحتاج معايير المراجعة إلى التحديث لتواكب التوجه العالمي الخاص بحقوق الملكية الفكرية.	4.23	.776	.107	أوافق بشدة
6	تعتبر المراجعة واجراءاتها احدى وسائل حفظ حقوق الملكية الفكرية.	4.21	.885	.122	أوافق بشدة
7	معايير المراجعة الخاصة بالأصول غير الملموسة تحمي حقوق الملكية الفكرية من التزوير والاعتداء.	4.08	.978	.134	أوافق لحد ما

يتضح من خلال الجدول رقم (5-2) أن معايير المراجعة لها أثر في حفظ حقوق الملكية الفكرية؛ حيث يبين أن اجابات أفراد العينة تتفق مع العبارات الخاصة بأثر معايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية. وجاء الوزن النسبي للعبارة رقم (1) في المرتبة الأولى؛ وبلغ متوسط هذه العبارة (4.28). وهي العبارة الخاصة بأثر معايير المراجعة كأداة في حفظ حقوق الملكية الفكرية. تلتها العبارة رقم (5)؛ وبلغ متوسط هذه العبارة (4.23). ويتضح أيضاً أن النسب في منطقة أوافق بشدة أعلى من النسب في منطقة أوافق لحد ما. ويتراوح متوسط العبارات في هذا المحور بين (4.28) و(3.45)؛ وهي نسب توضح مدى القرب من الحد المتوسط حسب الأوزان المعطاة لاستجابات الاستبانة.

- اختبار الفرضية الثالثة: "H₀: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية"

الجدول رقم (6-2) مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الثالث

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاتجاه الراجح
3	3.99	0.3002	3	8.76	6	>.000	أوافق لحد ما

ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبديلة كالآتي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية.

يلاحظ من الجدول (6-2) أن المتوسط الحسابي لأراء المفحوصين قد بلغ 3.99، وهو أعلى إحصائياً من المتوسط الفرضي (3)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 8.78 عند مستوى دلالة معنوية 0.000، وهذا يدل أن الفرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.001. ولذلك نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر لمعايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية، ويعني ذلك رفض الفرضية الصفرية؛ أي أن إن الفرض الثالث قد تتحقق بمستوى ثقة يفوق 99.9%.

نتيجة اختبار (t) للمحور والفرضية الرابعة لعينة المحاسبين والمراجعين
الجدول رقم (7-2) جدول تحليل العبارات المتعلقة بالفرضية الرابعة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الاتجاه الراجع
1	تعتبر معايير الإبلاغ المالي احدى وسائل حفظ حقوق الملكية الفكرية.	4.13	.785	.108	أوافق لحد ما
2	الإفصاح المالي يخدم الاسس القانونية لحفظ حقوق الملكية الفكرية.	4.42	.663	.091	أوافق بشدة
3	التوسع في الإفصاح المالي أحد مؤشرات الاهتمام بحفظ حقوق الملكية الفكرية.	4.32	.701	.096	أوافق بشدة

يتضح من الجدول رقم (7-2) أنه توجد علاقة بين معايير الإبلاغ المالي وحفظ حقوق الملكية، حيث إن جميع الأوساط الحسابية للعبارات هي أعلى من المتوسط الفرضي لأداة القياس، وأن النسبة في منطقة أوافق بشدة هي أعلى من النسب في المناطق الأخرى؛ وجاء الوزن النسبي للعبارات رقم (2) في المرتبة الأولى تلتها العبارة رقم (3)؛ وتراوح متوسط العبارات في هذا المحور بين (4.42) و(4.32)؛ وهي نسب توضح مدى القرب من الحد المتوسط حسب الأوزان المعطاة لاستجابات الاستبانة.

- اختبار الفرضية الرابعة: "H₀₄: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير الإبلاغ المالي في حفظ حقوق الملكية الفكرية"

الجدول رقم (8-2) مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الرابع

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاتجاه الراجع
4	4.29	0.147	3	15.168	2	.004	أوافق لحد ما

ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبديلة كالاتي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير الإبلاغ المالي في حفظ حقوق الملكية الفكرية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير الإبلاغ المالي في حفظ حقوق الملكية الفكرية.

يلاحظ من الجدول (8-2) أن المتوسط العام لأراء المفحوصين قد بلغ 4.29، وهو أعلى إحصائياً من المتوسط الفرضي (3)، وأن قيمة اختبار (t) المحسوبة 15.168 عند مستوى دلالة 0.004؛ وهذا يدل أن الفرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.004. ولذلك نقبل الفرضية التي تنص على وجود أثر لمعايير الإبلاغ المالي في حفظ حقوق الملكية الفكرية، ويعني ذلك رفض الفرضية الصفرية. وبعبارة أخرى فالفرضية الرابعة قد تحققت بمستوى ثقة يفوق 99.6%.

2- عينة القانونيين

نتيجة اختبار (t) للعبارة الأولى لعينة القانونيين

العبارة (برأيكم، إلى أي مدى تعتبرون المحاسبة والمراجعة تحمي حقوق الملكية الفكرية).

الجدول رقم (9-2) تحليل العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى

م	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاتجاه الراجع
1	49	4.02	1.03	3	6.93	48	.000	تساهم إلى حد ما

يتضح من الجدول رقم (9-2) أنه توجد علاقة بين الإجراءات المحاسبية وحفظ حقوق الملكية، حيث إن الوسط الحسابي أعلى من المتوسط الفرضي لأداة القياس، وأن النسبة في منطقة تساهم إلى حد ما هي أعلى من النسب في المناطق الأخرى؛ وبلغ المتوسط الحسابي لعبارات هذا البعد (4.02)، والانحراف المعياري (1.03)؛ وهذا يبين أن اجابات أفراد العينة تتفق مع العبارات الخاصة بوجود أثر للإجراءات المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية. وكان متوسط العبارة في هذا المحور هو (4.02) وهو يوضح مدى القرب من الحد المتوسط حسب الأوزان المعطاة لاستجابات الاستبانة.

• اختبار الفرضية الأولى: "H₀: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإجراءات المحاسبية على حفظ حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر أفراد العينة (المفحوصين)".
ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبديلة كالآتي:
الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإجراءات المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر المفحوصين.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإجراءات المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية.
يلاحظ من الجدول (9-2) أن المتوسط الحسابي لأراء المفحوصين أعلى إحصائياً من المتوسط الفرضي (3)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 6.93 عند مستوى دلالة 0.000، وهذا يدل أن الفرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.001. لذلك نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية للإجراءات المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية. ويعني ذلك رفض الفرضية الصفرية، وبعبارة أخرى فإن الفرضية الأولى قد تحققت بمستوى ثقة يفوق 99.9%.

نتيجة اختبار (t) للعبارة الثانية لعينة القانونيين العبارة (برأيكم، ما مدى اطلاع المحاسبين ومراجعي الحسابات على مفهوم حقوق الملكية الفكرية).

الجدول رقم (10-2) تحليل العبارات المتعلقة بفرضيات الدراسة

م	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاتجاه الراجع نحو تأييد الفرضية الصفرية
2	49	2.45	1.04	3	-3.70	48	.000	اطلاع قليل

يتضح من الجدول رقم (10-2) أنه لا توجد علاقة بين الإجراءات المحاسبية وحفظ حقوق الملكية الفكرية حسب رأي أفراد العينة من القانونيين، حيث إن الوسط الحسابي أدنى من المتوسط الفرضي لأداة القياس، وأن النسبة في منطقة اطلاع قليل هي أعلى من النسب في المناطق الأخرى؛ وبلغ المتوسط الحسابي لعبارة هذا البعد (2.45)، والانحراف المعياري (1.04)؛ وهذا يبين أن اجابات أفراد العينة لا تتفق مع العبارات الخاصة بوجود أثر للمعايير المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية. وتبين نسبة المتوسط مدى البعد من الحد المتوسط حسب الأوزان المعطاة لاستجابات الاستبانة.

• اختبار الفرضية الثنائية: "H₀: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمعايير المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر المفحوصين.

ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبديلة كالاتي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمعايير المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر المفحوصين.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمعايير المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر المفحوصين.

يلاحظ من الجدول (2-10) أن المتوسط الحسابي لأراء المفحوصين أقل إحصائياً من المتوسط الفرضي (3)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 3.70- عند مستوى دلالة 0.000، وهذا يدل أن الفرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.001 ولكنه سالب (أقل من الفرضي)؛ لذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة احصائية للإجراءات المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية. ويعني ذلك رفض الفرضية البديلة وبعبارة أخرى فإن الفرضية الثنائية لم تتحقق بمستوى ثقة يفوق 99.9%. ويرى الباحث أن اتجاهات الباحثين من القانونيين ربما تكون بسبب عدم إلمامهم بمعايير المحاسبة وماهيتها حيث أنها مجموعة موحدة من المبادئ والإجراءات الدولية لإعداد التقارير المالية والحسابات قام بإعدادها مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية معاً بشكل متوافق في إطار مفاهيمي محاسبي، يهدف إلى تطوير المعايير التي تجتمع لتحقيق هدف معين بحيث تكون متناسقة داخلياً، ومقاربة دولياً. نتيجة اختبار (t) للمحور والفرضية الثالثة العبارة (برأيكم، ما مدى ملاءمة معايير المراجعة والمحاسبة للقوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية).

الجدول رقم (2-11) تحليل العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة

م	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاتجاه الراجح نحو
3	49	2.96	1.17	3	-0.239	48	0.20	لا أعلم

يتضح من الجدول رقم (2-11) أنه لا توجد علاقة بين الإجراءات المحاسبية وحفظ حقوق الملكية، حيث إن الوسط الحسابي أدنى من المتوسط الفرضي لأداة القياس، وأن النسبة في منطقة اطلاق قليل هي أعلى من النسب في المناطق الأخرى؛ وبلغ المتوسط الحسابي لعبارة هذا البعد (2.96)، والانحراف المعياري (1.17)؛ وهذا يبين أن اجابات أفراد العينة لا تتفق مع العبارات الخاصة بمدى وجود أثر لمعايير المحاسبة المراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية. وتبين نسبة المتوسط مدى البعد من الحد المتوسط حسب الأوزان المعطاة لاستجابات الاستبانة.

• اختبار الفرضية الثالثة: "H₀: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية.

ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبديلة كالاتي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية.

يلاحظ من الجدول (2-11) أن المتوسط الحسابي لأراء المفحوصين أقل إحصائياً من المتوسط الفرضي (3)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 0.239- بمستوى دلالة أقل من 0.20، وهذا يدل أن الفرق غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.20. لذلك نقبل الفرضية الصفرية: "عدم جود أثر ذي دلالة احصائية لمعايير المراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية. بعبارة أخرى فإن الفرضية الثالثة لم تتحقق إذ أن الثقة أقل من 80% وهذا غير مقبول

لأن احتمال أن تكون النتيجة قد جاءت عن طريق الصدفة بنسبة 20%؛ ويرى الباحث أيضاً أن اتجاهات المبحوثين من القانونيين ربما تكون بسبب عدم إلمامهم بمعايير المراجعة وماهيتها، حيث تعتبر معايير عالمية معتمدة من قبل الجمعيات المهنية لتقليل درجة الاختلاف في الممارسة المهنية في ظل الظروف المتشابهة، وأن تكون مرجعاً ومرشداً يوضح أسلوب العمل وخطواته وأهدافه، وتمثل إطاراً عاماً لتقويم نوعية الفني بغرض تحديد طبيعة وأبعاد المسؤولية المهنية للمراجعين المهنيين.

نتيجة اختبار (t) للمحور والفرضية الرابعة

العبارة (كيف تقيمون دور المحاسبة والمراجعة في حفظ حقوق الملكية الفكرية).

الجدول رقم (2-12) جدول تحليل العبارات المتعلقة بالفرضية الرابعة

م	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاتجاه الراجح نحو تأييد الفرضية الصفرية
4	49	4.08	1.15	3	6.57	48	0.000	إلى حد ما

يتضح من الجدول رقم (2-12) أنه توجد علاقة بين الإجراءات المحاسبية وحفظ حقوق الملكية، حيث إن الوسط الحسابي أعلى من المتوسط الفرضي لأداة القياس، وأن النسبة في منطقة إلى حد ما هي أعلى من النسب في المناطق الأخرى؛ وبلغ المتوسط الحسابي لعبارة هذا البعد (4.08)، والانحراف المعياري (1.15)؛ وهذا يبين أن اجابات أفراد العينة لا تتفق مع العبارات الخاصة بوجود أثر للمعايير المحاسبية في حفظ حقوق الملكية الفكرية. وتبين نسبة المتوسط مدى البعد من الحد المتوسط حسب الأوزان المعطاة لخيارات عبارات الاستبانة.

- اختبار الفرضية الرابعة: "H₀₄: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير الإبلاغ المالي في حفظ حقوق الملكية الفكرية. ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبديلة كالآتي:
الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير الإبلاغ المالي في حفظ حقوق الملكية الفكرية.
الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير الإبلاغ المالي في حفظ حقوق الملكية الفكرية.
يلاحظ من الجدول (2-12) أن المتوسط الحسابي لإزاء المفحوصين أعلى إحصائياً من المتوسط الفرضي (3)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 6.59 مستوى دلالة 0.000. وهذا يدل أن الفرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.001. لذلك نقبل الفرضية التي تنص على جود أثر ذو دلالة احصائية لمعايير الإبلاغ المالي في حفظ حقوق الملكية الفكرية. ويعني ذلك رفض الفرضية الصفرية وبعبارة أخرى فإن الفرضية الأولى قد تحققت بمستوى ثقة يفوق 99.9%.

ثالثاً- ملخص مستوى الدلالة الإحصائية لكل المحاور

ويوضح الجدول رقم (2-13) نتائج اختبار (t) لكل المحاور المتعلقة باستبانة المحاسبين والمراجعين، حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أقل من 0.05 (sig.< 0.05) وهذا يدل على أن الثقة في النتائج أعلى من 95%. أما نتائج اختبار (t) للمحاور المتعلقة باستبانة القانونيين فقط كانت قيمة مستوى الدلالة للمحور (1, 2, 4) أقل من 0.05 (sig.< 0.05) وهذا يدل على أن الثقة في النتائج أعلى من 95%؛ أما السؤال المتعلق بالمحور (3) فقد كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 (sig.> 0.05) وهذا يدل على وجود فرق غير دال احصائياً بدرجة ثقة أقل من 80%.

الجدول رقم (2-13) ملخص مستوى الدلالة الإحصائية لكل المحاور

العينة	عدد العينة	المحور/ السؤال	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاتجاه الراجح
محاسبون ومراجعون	53	1	3.96	3	0.418	7.65	10	.000	أوافق إلى حد ما
		2	3.01	3	0.370	7.25	6	.000	أوافق إلى حد ما
		3	3.99	3	0.300	8.76	6	.000	أوافق إلى حد ما
		4	4.29	3	0.147	15.17	2	.004	أوافق إلى حد ما
قانونيون	49	1	4.02	3	1.03	6.93	48	.000	تساهم إلى حد ما
		2	2.45	3	1.04	-3.70	48	.000	اطلاع قليل
		3	2.96	3	1.17	0.24	48	.200	لا أعلم
		4	4.08	3	1.15	6.57	48	.000	الى حد ما

رابعاً- المتوسط العام لكل محاور الاستبانة مجتمعه وقيمة (t)

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط العام لمحور المحاسبين يساوي (4.06)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس المستخدم في الاستبانة (3)، ويقع في المدى أوافق إلى حد ما، وقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (13.77) بدلالة معنوية 0.001. وهي أقل بكثير من 0.05؛ مما يدل على أن المحاسبة المالية لها دور في حفظ حقوق الملكية الفكرية من خلال اجراءاتها ومعاييرها عند مستوى دلالة أقل من 0.001. أما المتوسط العام لمحور القانونيين يساوي (3.38)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس المستخدم في الاستبانة (3)، وقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (0.939) بدلالة معنوية 0.417، أي الرأي الراجح لا أعلم. والفرق غير دال إحصائياً بسبب كبر الخطأ المعياري، إذ يعني ذلك أن الثقة 58%؛ واحتمال أن يكون الفرق قد جاء عن طريق الصدفة 42% وهذا يعني أن الفرق (0.38) قد يكون مصدره الصدفة، ولذلك فإن الرأي يقع في الوسط. الجدول رقم (2-14) يبين المتوسط العام وقيمة (t) لكل المحاور مجتمعه.

الجدول رقم (2-14) جدول المتوسط العام لكل المحاور مجتمعة وقيمة (t)

العينة	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	عدد العينة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاتجاه الراجح
محاسبون	4.06	3	0.154	13.77	53	3	0.001	أوافق إلى حد ما
قانونيون	3.38	3	0.80	0.939	49	3	0.417	لا أعلم

مناقشة النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- الإجراءات المحاسبية تساهم في حفظ حقوق الملكية الفكرية.
- 2- المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الخاصة بأصول الملكية الفكرية تختلف عن القواعد القانونية لكنها تقدم أطراً عادلة تظهر قيمة حقيقية وعادلة لأصول الملكية الفكرية.
- 3- ينحصر الخلاف في قضية الملكية الفكرية بين أطر المحاسبة والاطر القانونية في المعالجة، والتعاطي مع حقوق الملكية الفكرية.
- 4- معايير الإبلاغ المالي تساهم في حفظ حقوق الملكية الفكرية.

- 5- الهدف من وجود قوانين للملكية الفكرية هو منح المبدعين فرصة للاستفادة من ربح أعمالهم.
- 6- ربح الملكية الفكرية من الناحية القانونية ينتهي بانقضاء مدة زمنية معينة؛ أما في المحاسبة هي أصول يستمر ريعها وقيمتها، ولا تنقضي إلا بالإطفاء، أو انتقال ملكيتها.
- 7- أصول الملكية الفكرية تتعامل معها المحاسبة كأصل إيرادي تحكمه المعايير المحاسبية، بينما تتعامل معه قوانين الملكية الفكرية كحق حصري، يمنح للأشخاص نظير إبداعاتهم الفكرية لفترة معينة من الزمن.

التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالتالي:

- 1- لا بد من العمل على توحيد طريقة التعامل مع أصول وحقوق الملكية الفكرية من الناحية القانونية والمعايير المحاسبية.
- 2- العمل على تحديد حقوق الملكية الفكرية بصورة واضحة في المعايير المحاسبية وربطها من خلال المعالجة المحاسبية مع القوانين المنظمة لها.
- 3- العمل على إبراز أوجه التعارض بين أصول الملكية الفكرية من ناحية المعايير المحاسبية والمواد القانونية

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- رباح غسان. 2016. حماية الملكية الفكرية والفنية الجديد. 3. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- الساكني. سعد عبد الكريم. 2006. "رأس المال الفكري والتحديات التي تواجه المحاسبين في قياسه." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية (جامعة إربد الأهلية).
- شيرازي، عباس مهدي. 1990. نظرية المحاسبة. 1. الكويت: ذات السلاسل.
- عبد الله، خالد أمين. 1995. "الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية." مجلة القانون العربي. 38: 92.
- مطر. محمد. 2012. التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، والعرض، والإفصاح. 3. عمان: دار وائل للنشر.
- ميرزا، عباس علي. 2011. دليل وكتاب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. 3. عمان: المطابع المركزية.
- نيوز، اقتصاد (2018) الدول الأقوى اقتصادياً في العالم "انفوجرافيك". Retrieved from <https://bit.ly/3r4kyvc>

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- aaup. (2022, JAN 7). Intangible Assets and Intellectual Property. Retrieved from aaup.org. <https://www.aaup.org/sites/default/files/files/IntangibleAssets.pdf>
- Brooking, Annie. 1996. Intellectual Capital: Core Assets for the Third Millennium Enterprise. 1. London: Thomson Learning. <https://www.cengage.co.uk/books/9781861524089/>.

- Daniel Roffman, Shannon Murphy, Steve Grimes. (2019, JUN 1). The Reality of Trade Secret Protection. Retrieved from <http://www.rmmagazine.com/articles/article/2019/06/01/-The-Reality-of-Trade-Secret-Protection->
- Daniel Roffman, Shannon Murphy, Steve Grimes. 2010. Statement of Financial Accounting Concepts No.08, Conceptual Framework for Financial Reporting. SEP. www.fasb.org.
- Daniel Roffman, Shannon Murphy, Steve Grimes. 2019. SUMMARY OF STATEMENT NO. 142. 3 22. <https://www.fasb.org/summary/stsum142.shtml>.
- David M. Gould, William C. Gruben. 1996. "The role of intellectual property rights in economic growth." *Journal Development Economics* 48: 325-350.
- FASB. 2010. Statement of Financial Accounting Concepts No.08, Conceptual Framework for Financial Reporting. Financial Accounting Standards Board. https://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage?cid=1176157498129.
- FIRS. 2021. IAS 38 Intangible Assets. International Accounting Standards Board. <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-38-intangible-assets/>.
- IFAC, (1998), " The Measurement and Management of Intellectual Capital: An Introduction ", International Federation of Accountants (IFAC), pp.1-22.
- Jeffrey Jarrett" .2017 .Intellectual Property Rights Intellectual Property and the Role of Estimation in Financial Accounting and Mergers and Acquisitions ".*SF Journal of Intellectual Property Rights* . <https://www.researchgate.net/publication/319176624>.
- Lee Moerman, Sandra van der Laan .2006 ."Accounting for Intellectual Property: Inconsistencies and Challenges ".*Journal of Intellectual Property Rights*, 11 (4): 243-.248
- R. Petrova" .2011 .ACCOUNTING TREATMENT OF INTELLECTUAL PROPERTY IN THE PHARMACEUTICAL INDUSTRY ".*Journal of Sciences Trakia University* .68-63 :9 <http://www.uni-sz.bg>.
- Raman, Karthik. 2004. "Protecting intellectual property rights through information policy." *Ubiquity (Association for Computing Machinery)* 1. doi:10.1145/1022348.1008537.
- Singh, Raghbir. 2004. Law relating to intellectual property (A complete comprehensive material on intellectual property covering acts, rules, conventions, treaties, agreements, case-Law and much more). Vol. 1. New Delhi: Universal Law Publishing Co. <https://bit.ly/3sn0L9B>
- Stivers, Bonnie P. 1997. "Harnessing Corporate IQ." *CA Magazine (Kennesaw State University)* 26-29.
- WIPO. 2021. What is Intellectual Property? 10 7. <https://www.wipo.int/about-ip/en/>.
- Woodward, Caroline. 2019. Accounting for intellectual property. 11 12. http://www.buildingipvalue.com/n_special/64_69.htm.

- WTO. 2019. What are intellectual property rights? 9 25. https://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/intel1_e.htm.
- Zéghal, Daniel. 2011. "The accounting treatment of intangibles – A critical review of the literature." Accounting Forum 262-274. doi:<https://doi.org/10.1016/j.accfor.2011.04.003>.